

دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز الحوار والتعايش الإجماعي

حسين درويش العادلي
abuhabib1@yahoo.com

● المجتمع المدني أعلى مرتبة من المجتمع التقليدي في الرابطة والوعي والأداء، فرابطته تعتمد المواطنة، ووعيه يعتمد المواطنة، وأداؤه طوعي ومسؤول،.. لذا فهو عماد الجماعة الإنسانية والسياسية.

● الجماعة الإنسانية تشكل المجتمع، الجماعة السياسية تشكل الدولة، الجماعة الطوعية المؤسسية تشكل المجتمع المدني. إنّ المجتمع المدني وجود أعلى من المجتمع التقليدي (المجتمع)، وأدنى من الجماعة السياسية (الدولة)، هو مجتمع الدولة، وتطور الدولة مرهون به.

● الدولة غير السلطة، هي أعلى بناءات المجتمع السياسي، ركائزها: الإقليم الجغرافي، الشعب أو الأمة، القيم والنظام، والسلطة. في الأنظمة الدكتاتورية يتم تسيد السلطة وتغولها لتبتلع الدولة بكل مكوناتها، بينما نرى أنّ الدولة كمؤسسة مدنية رسمية تتكون من: مؤسسات دستورية حاكمة وثابتة، سلطات تنفيذية متخصصة وكفوءة، ومجتمع مدني حي وفاعل،.. لذا يعتبر المجتمع المدني شرط وجودي لنشوء وبقاء الدولة كدولة لا يتم تغييبها وابتلاعها من قبل السلطة. المجتمع المدني هو المجتمع الراض ثقافياً ومعرفياً لشرعية القوة والإحتكار السياسي، فالدولة فيه هيئة وظيفية تقوم على خدمته ولا تملك التفرعن عليه من خلال خلال توظيفها السيء للسلطة، فذات هذه السلطة موزعة بين الحكومة والمجتمع، وذات الحكومة موزعة لسلطاتها وفق أنظمة الفصل بين السلطات الأساسية،.. وهنا تكمن أهم إيجابيات المجتمع المدني إذ يرفض تمرکز السلطة بيد جهاز واحد، وهذا خلاف فلسفة الدولة الشمولية التي تختزل وتبتلع السلطة والمجتمع والحياة!! إنّ المجتمع المدني وفق هذه الرؤية هو مجتمع الإختيار والقانون، لا مجتمع القوة والإستبداد، إذ لا يتأسس على الغريزة والخوف بل يقوم على الحرية المنتجة للإختيار والقانون المنتج للإنتظام، لذا فبناء الدولة وترسيخ التعايش الإنساني والوطني نتائج طبيعية لتطور وعي وأداء المجتمع المدني.

● المجتمع المدني لا ينتج إلا على أساس المواطنة والديمقراطية والتعايش، المواطنة كلازم لتشكيل الجماعة السياسية بعيداً عن الروابط العرقية أو الطائفية أو الجهوية الممثلة للهويات الفرعية، والديمقراطية كلازم لإنتاج السلطات وإدارة الخلاف والمصالح، والتعايش كلازم لقبول الآخر وحقه الإنساني والوطني دونما تمييز أو إقصاء. والعلاقة تبادلية وتضامنية بينهما، فالمجتمع المدني لا يقوم إلا على أساس المواطنة والديمقراطية والتعايش، وهو بدور يعزز ويرسخ قيم واستحقاقات المواطنة والديمقراطية والتعايش.

● هناك صراع حتمي بين السلطة والمجتمع المدني يتمحور على السلطة، وكلما تركزت السلطات بيد الحاكم كلما أدى إلى ضمور المجتمع المدني، وكلما تضخمت سلطات المجتمع المدني كلما أدى إلى ضمور الدولة كمؤسسات سلطة عليا، والمطلوب إيجاد توازن بين سلطات المجتمع ومؤسسات الحكم لضمان تماسك وتطور الدولة، وهذا ما حدث للتجربة الأوربية على مستوى المجتمع والدولة، فتطور الدولة من دينية ونبلائية إلى قومية ومن ثم ليبرالية فوطنية ديمقراطية.. أدى لتطور المجتمع من مجتمع تقليدي إلى مجتمع مدني إلى مجتمع دولة. إن بلوغ الإستقرار السياسي والتعايش الإنساني والوطني من نتائج تكوين مجتمع الدولة أي للمجتمع المدني السياسي.

● يتطلب تشكيل الدولة، بناءً أفقياً وبناءً عمودياً، ينتج عن البناء الأفقي المجتمع المدني، وينتج عن البناء العمودي هياكل السلطات. يتطلب البناء الأفقي دخول المجتمع بأنساق من العلائق والتشكيلات المؤسساتية المتنوعة ذات الصفة والهدف السياسي والاجتماعي والثقافي والفكري والقيمي.. الخ، وهذا ما تقوم به وتؤديه (منظمات المجتمع المدني)، فهو مصاديق مؤسسية مدنية أفقية في عمليات بناء الدولة. وكلما تطورت وترسخت وتضامنت هذه العلائق الطوعية والتشكيلات المؤسساتية المدنية.. كلما نتج لدينا بناءً مجتمعياً تحتياً قوياً وراسخاً ومتطوراً للدولة. إن المجتمع المدني هو ناتج هذا البناء الأفقي الجدلي الهادف، وسلطات الحكم العمودية هي نتاج وعيه وحضوره.

● لا يقوم البناء الأفقي والعمودي للدولة دونما ديمقراطية حقيقية، إن الديمقراطية هي قضية ومسألة مجتمعية قبل أي اعتبار آخر، لأنها تعبير عن إنتاج الأمة لذاتها سياسياً ومجتمعياً، فهو إخراج لذات الأمة من حيزها الضيق في معايير العرقية أو الطائفية أو العائلية إلى رحاب الأنا الكلية المنظمة لأطر التعايش الوطني الكلي، والديمقراطية هنا هي إنتاج للمعايير المشتركة الجامعة للكُل الإجماعي الوطني، فهي مسألة إجتماعية تُخرج الذات المجتمعية الكلية إلى حيز الوجود

والتاريخ، وأي استلاب لهذه الذات المجتمعية عن طريق سطوة واحتكار وتفرد فرد أو شريحة أو طائفة بالسلطة، سيقضي على هذه الذات، وهنا فالمتحكم بضبط الذات الكلية إنما هي المعايير العامة والمشاركة التي تُنظم العلاقة بين الأنا والنحن، وهي الديمقراطية هنا،.. لذا فلا وجود لأية حركية اجتماعية حقيقية دون مشاركة شعبية حقيقية فاعلة ومتجددة، إذ مع شيوع الإستبداد والشمولية فلا وجود معها لأدنى تعددية واعتراف بآخر وتعايش. وأيضاً لا تجد الديمقراطية نفسها إلا في مجتمع مدني فاعل وحيوي، فالمنظمات والنقابات والجمعيات والأندية.. من مؤسسات المجتمع المدني هي عامل وجود يهب الحياة لديمقراطية حقيقية قادرة على التجدر. وأيضاً في الوقت الذي تُعتبر فيه التعددية إحدى أهم سمات الديمقراطية سواء كان تعدداً حزبياً أو مؤسساتياً، فإنها تُشكل روح المجتمع المدني، فمدنية المجتمع لا تتقوم إلا بتعددية المؤسسات المُعيرة عنه في الواقع الخارجي، وهذه المؤسسات هي التعبير الكلي عن تعدد المكونات السياسية والإقتصادية والثقافية.. التي يتشكل بها، وهي الأساس الموضوعي للتعددية الديمقراطية ذاتها، فالتعددية المجتمعية هي الأساس في التعددية السياسية. إنَّ الديمقراطية وفق هذا الفهم هي إنتاج المجتمع المدني لذاته السياسية والإنسانية وفق علاقة ضرورة أحدهما يُنتج الآخر في النشوء والإستمرار والقوة والضعف، وكافة بناءات تماسك الدولة وتعايش المجتمع رهن نضوج وتطور هذه الجدلية.

- مؤسسات المجتمع المدني هي الوسيط التفاعلي الأمثل لتعزيز الحوار والتعايش سواء في الجماعة الإنسانية (المجتمع)، أم في الجماعة السياسية (الدولة)،.. كونها تقوم وتتقوم على أساس مبادئ قاهرة على العصبية والعصبويات العرقية والطائفية والمناطقية والحزبية الضيقة، وكونها وعاءً مدنياً متجاوزاً للحواضن الإجتماعية التقليدية الراكدة والمتخلفة، وكونها تشكيلات عضوية طوعية متحررة من النزوع للسلطة وشهوة الحكم، وكونها حاضنة لثقافة مدنية منتجة لقبول الآخر والتعايش والسلام. إنَّ قضايا الحوار والتعايش لازم وجودي للمجتمع والدولة، وهي عملية مجتمعية سياسية مستمرة ودائمة لا تتأني بقرار ولا تحسم باتفاق، هي تفاعل تحتي وفوقي لكافة بناءات ومستويات المجتمع الإنساني والسياسي،.. وهنا تبرز أهمية مؤسسات المجتمع المدني باعتبارها وسيطاً نهضوياً وتعبوياً بين الفرد والمجتمع والمواطن والدولة.

=====